سوريا

### المرحلة الأولى تدخل حيّز التنفيذ

# «المنطقة الآمنة»: الاتفاق ليس آمناً!

بعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على الإعلان الأميركي ــ التركي عن التوصل إلى اتفاق «ممر سلام» شرق سوريا، لإزالة المخاوف التركية على الحدود، ومع غياب تفاصيل واضحة لبنود الاتفاق وآلياته، يدخل الأخير حيز التنفيذ وسط أجواء توحي بانتكاسة قد تصيبه بسبب «تفاصيله» غير الواضحة، ما قد يعيد الطرفين، أنقرة وواشنطن، إلى دائرة الخلافات الأولى

«مجلس سوريا الديموقراطية»: الاتفاق لتحصين البلاد من التهديدات التركية (أ ف ب)

**أيهم مرعي**

لم يكن إعلان «الإدارة الذاتية» الكردية شمال سوريا وشرقها بدء تطبيق اتفاق «المنطقة الآمنة» إلا إعلاناً لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، رغم شحّ المعلومات عن بنوده وآليات تطبيقه. ربّما أرادت واشنطن أن يكون إعلان دخوله حيز التنفيذ عبر «قسد» لإثبات حسن نيّتهم تجاه تطبيق كل البنود، ولإرسال طمأنة إلى أنقرة بجديّة حلفاء الولايات المتحدة في المضيّ في تنفيذ البنود كافة. وجاء إعلان «الإدارة» أول من أمس على لسان رئيس هيئة الدفاع فيها، زيدان العاصي، الذي أكّد أن التحركات والانسحابات للإدارة والقوات التابعة لها تأتي «في إطار التفاهمات الثلاثية». تصريحات العاصي تزامنت مع نشر وسائل إعلام كردية، مقربة من «قسد»، مشاهد تدمير أنفاق وإزالة سواتر ترابية، وتحركات عسكرية قالت إنها لسحب مقاتلين من «الوحدات» الكردية.

في هذا السياق، تكشف مصادر مطلعة، في حديث إلى «الأخبار»، أن المرحلة الأولى دخلت حيز التنفيذ فعلاً، وهي تمتدّ على طول 80 كلم إلى 85 كلم في المنطقة بين تل أبيض ورأس العين في ريفي الرقة والحسكة، مضيفة إن المرحلة الثانية قد تمتدّ من تل أبيض وصولاً إلى عين العرب، والثالثة من رأس العين حتى عين ديوار في أقصى الحدود الشمالية مع الجانب التركي. كما لفتت المصادر إلى إجراءات تنفيذية تم الاتفاق عليها بين أنقرة وواشنطن، «لكن لا توجد تفاصيل دقيقة سوى إبعاد الوحدات الكردية عن الحدود، ومصادرة الأسلحة الثقيلة».

> برزت بوادر الخلافات بتناقض التصريحات التركية والأميركية بشأن تفاصيل التطبيق

بالتوازي، تكشف مصادر مقرّبة من الفصائل العسكرية المدعومة من تركيا أن اجتماعاً جرى مع قادة هذه المجموعات «من أبناء المحافظات الشرقية» لتوضيح بنود الاتفاق. وتنقل المصادر عن أشخاص حضروا الاجتماع أن الأتراك أوضحوا أن «الاتفاق مرحلي، لترميم العلاقة بين واشنطن وأنقرة، والتمهيد لتغيير الواقع السياسي والعسكري للمنطقة»، مضيفة إن «واشنطن طلبت من أنقرة الموافقة على المنطقة الآمنة بصورة مبدئية لاستيعاب خطر تنظيم داعش الذي لا يزال يشكل تهديداً كبيراً شرق سوريا». وتلفت المصادر نفسها إلى أن «الأميركيين أوضحوا للأتراك أن تهديد قسد بإطلاق مقاتلي داعش وعائلاتهم من السجون والمخيمات جدّي، وسيؤدي إلى كارثة في حال حصول هجوم عشوائي على المنطقة».

في الاجتماع المذكور، أكد الأتراك أن الاتفاق سيمتدّ لمرحلة زمنية قد تطول وتتغير معها المعطيات، ما سيؤدي إلى تغيير سياسي وعسكري تدريجيّ يسمح لتركيا بتنفيذ البنود وفق الشروط التي وضعتها. ولعلّ اللافت في الاتفاق المبهم التفاصيل، التصريحات الصادرة عن واشنطن والأكراد. ويؤكد فيها الطرفان أنه أدّى إلى إيقاف هجوم وشيك على الكرد، وأنه سيضمن أمن المنطقة الشرقية من أي هجمات تركية مستقبلية، وهو ما قوبل بتلميحات من أنقرة إلى أنها ستدخل شرق الفرات دون إطلاق أي رصاصة، الأمر الذي فُسّر على أنه محاولة لإبراز كل طرف أنه الرابح الأكبر.

وجرياً على قاعدة «الشيطان يكمن في التفاصيل»، بدأت بوادر الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة بتناقض التصريحات المتعلّقة بتفاصيل التطبيق. فبينما أكد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أن «قوات برية ستدخل شرق الفرات قريباً»، مشيراً أيضاً إلى «استعداد بلاده لتنفيذ خطة بديلة في حال إجبارها على اتباع خطة غير التي تريدها للمنطقة»، شددت مصادر، حضرت اجتماعاً عسكرياً أميركياً مع مجلسَي تل أبيض ورأس العين العسكريين، على أن «الأميركيين أكدوا للحاضرين أن الوجود التركي ضمن المنطقة الآمنة سيكون بصورة دوريات مشتركة مع التحالف دون تثبيت أي نقاط».

في هذه النقطة، يوضح الرئيس المشترك لـ«مجلس سوريا الديموقراطية»، رياض درار، أنه لن يكون هناك «قدم لأي جندي تركي في شرق الفرات»، وأن حضورهم «سيكون حصراً ضمن دوريات مشتركة مع التحالف». درار يضع الاتفاق في إطار «آلية أمنية لحماية حدود البلاد وتحصينها... وكخطوة للتفاهم مع الجانب التركي لإزالة كل المخاوف المتعلّقة بأمن الحدود»، مبدياً تفاؤلاً حيال بنود الاتفاق، إذ إن «المؤشرات توحي بوجود إجماع دولي على قبوله، ما يجعل فرصة تطبيقه كاملاً ممكناً». مع ذلك، يعبّر الرجل، في حديث إلى «الأخبار»، عن توجس «مجلس سوريا الديموقراطية» من أي تحركات تركية «قد تخلق ذرائع لإيقاف الاتفاق وعرقلته»، وخاصة أنه «لم يحدث أي تواصل مع الحكومة السورية حول بنود الاتفاق... (الذي) هو لتحصين البلاد وأبنائها من التهديدات التركية، ولكي يبقى شرق الفرات جزءاً من سوريا المركزية، وعاصمتها دمشق».

بموازاة الجدل حول التطبيق، برز نقاش كردي حول بند عودة المهجّرين إلى الداخل السوري، إذ رآه كثيرون يمسّ بديموغرافية المنطقة في حال كانت العودة عشوائية. وهنا يقول درار إنهم يرحبون بكل العائدين من السكان الأصليين إلى مدن وبلدات شرق وشمال سوريا الخاضعة لسيطرتهم، مشيراً إلى أن غير سكان هذه المناطق سوف يجري استيعابهم ضمن مخيمات داخلية حتى تهيئة ظروف انتقالهم إلى مناطقهم الأصلية، ونافياً في الوقت نفسه «الأحاديث عن تغيّر ديموغرافي للمنطقة».

# اجتماع غرفة التجارة السورية الإيرانية: تعاون في وجه الحصار والعقوبات

دمشق ـ **مرح ماشي**

كالأعوام السابقة، تحتشد شوارع دمشق مع اقتراب موعد افتتاح معرض دمشق الدولي. غير أن الحضور الإيراني، المتمثّل بمشاركة 60 شركة على امتداد أجنحة المعرض، لا يقتصر على المناسبة السنوية، بل يتوسع إلى أعمال غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة، التي تعمل على توسيع جوانب التعاون الاقتصادي. وإذ يظهر بوضوح الانزعاج الإيراني من عدم تنامي العلاقات الاقتصادية مع سوريا، بما يوازي العلاقات السياسية والعسكرية، من خلال تصريحات المسؤولين ورجال الأعمال الإيرانيين، فإن مطالب عديدة طُرحت خلال اللقاء التحضيري لغرفة التجارة السورية الإيرانية، والذي عقد أول من أمس، وحضر جانباً منه مستشارون اقتصاديون للرئيس الإيراني حسن روحاني.

خرج المجتمعون من جلسات اللقاء بورقة عمل تحمل توصيات لتقديمها إلى حكومتي البلدين. وعلى رأس تلك التوصيات تطوير الاتفاقية الاقتصادية الموقّعة بين البلدين في عام 2011. وزير الطرق والأشغال الإيراني، محمد إسلامي، حضر إحدى الجلسات، لافتاً إلى رغبة الشعبين السوري والإيراني في تطوير العلاقات الاقتصادية، أسوة بالجانبين الحكوميين. غير أن المشكلات التي تعوق تطوير هذه العلاقات باتت محصورة بالجانب القانوني، باعتباره أبرز المعوقات، بالنسبة إلى الإيرانيين. عضو مجلس الشورى الإيراني، فرهاد تجري، أشار في تصريح إلى الصحافيين إلى أن «المعوقات الاقتصادية غالباً متعلقة بالجانب السوري»، مشيراً الى محاولات لـ«تدارك هذه المعوقات». كما لفت إلى التركيز الإيراني على تطوير العلاقات بين البلدين، إلى حدّ أبدى فيه «استعداد أعضاء مجلس الشورى لسنّ بعض القوانين في إيران، في حال دعت الحاجة إلى ذلك، بهدف إتمام هذا التعاون».

المشكلات القانونية لدى السوريين تتركّز في منع استيراد بعض الأدوات والبضائع من إيران، كالأدوات المنزلية مثلاً، فيما تنعقد الآمال الإيرانية على تقليص حجم السلع الممنوع استيرادها من إيران إلى سوريا. ولا يُنكر السوريون أن العوائق التي تحول دون تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران هي سورية بالفعل، غير أن تأسيس الغرفة السورية الإيرانية المشتركة يعدّ محاولة لتجاوز العقبات القائمة، والانطلاق نحو مرحلة جديدة. رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرّة، ونائب رئيس الغرفة السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش، أشار في حديث إلى «الأخبار» إلى أن التوصيات التي نتجت عن الاجتماع التحضيري، عقب تأسيس الغرفة المشتركة، «تُعتبر بمثابة مطالب للغرفة، بما يتيح، في حال تنفيذها، تحقيق التبادل التجاري، الذي يصل إلى الذروة الاقتصادية المطلوبة». من جانبه، لفت أمين سر الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة، مصان نحاس، أثناء حديث إلى «الأخبار»، إلى أن

> تشارك في المعرض هذا العام أكثر من 60 شركة إيرانية

يتيح تطبيق توصيات اللجنة تطوير التبادل التجاري (ماهر مونس - أرشيف)

الحصار على سوريا «فرض الاتجاه نحو الشرق، وفق توجّهات تقتضي الانتقال من بلد استهلاكي إلى صناعي». كما أشار إلى أن إبرام عدد من الاتفاقيات، بهدف إنشاء معامل لحليب الأطفال والأدوية، بما فيها السرطانية، إضافة إلى معامل تجميع السيارات «سيسمح بتحسن اقتصادي على المدى القريب، بما يلحظه المواطن السوري». وتقتضي توصيات الاجتماع التحضيري أن تكون نسبة ضريبة الجمارك «صفر» على البضائع بين البلدين، مع استثناء كامل لجميع المنتجات الإيرانية، حيث لا تسري عليها قوانين منع الاستيراد. كما نوّه نحاس بـ«العمل على تقديم التسهيلات للمعامل الصناعية، وبدعم كامل من الحكومتين، بما في ذلك تقديم القروض من الجانب السوري لأصحاب المشاريع الصناعية وتسهيل دخول المواد الأولية». ويؤيد نحاس الحاجة إلى إلغاء بعض القوانين، مؤكداً أن «طموحات الغرفة التجارية تأتي بتأسيس مصرف مشترك بين سوريا وإيران، وفق تعاملات مالية بالعملة الوطنية للبلدين، إضافة إلى ضرورة إيجاد خط ترانزيت لنقل البضائع عبر العراق أو الأردن، وتأسيس شركة نقل سورية . إيرانية عبر الجو والبحر والبر، لتأمين تبادل البضائع بين البلدين وتسهيلات جمركية ولوجيستية».

وإذ أكد المجتمعون خبر تفعيل الخط الائتماني الإيراني الخاص بسوريا خلال الأيام المقبلة، تزامناً مع أيام «معرض دمشق الدولي»، بعد انتظار طويل من المستثمرين السوريين والإيرانيين، يبقى أن يتم فعلياً الأخذ بتوصيات اجتماع الغرفة التجارية المشتركة، والتي حددت المعوقات التي تحول دون التطور السريع في العلاقات الاقتصادية.

## ما قل ودل

**أعلن المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، عبر حسابه على «تويتر»، أن الولايات المتحدة قررت تأجيل كشف النقاب عن الجزء السياسي من خطة الرئيس دونالد ترامب لـ«السلام» بين العدو الإسرائيلي والسلطة**

**الفلسطينية، إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية في السابع عشر من الشهر المقبل. وغرّد غرينبلات قائلاً: «قررنا عدم إطلاق رؤية السلام أو أجزاء منها قبل الانتخابات الإسرائيلية». يأتي ذلك بعد سلسلة تصريحات أطلقها ترامب مسبقاً، وكشف فيها عن إمكانية نشر أجزاء من «صفقة القرن» قبل الانتخابات الإسرائيلية.**

**(الأخبار)**

---

فلسطين

# «داعش» يضرب في غزة من جديد

منتصف الشهر الثامن في 2017، واجهت «حماس» السيناريو الأخطر في علاقتها المتوترة مع السلفيين الجهاديين، عندما فجّر انتحاري نفسه في نقطة للمقاومة في رفح. كانت الحركة تشن حربها عليهم آنذاك، وقد نجحت في السيطرة عليهم إلى حدّ كبير، حتى جاء انتحاريا أمس وخلطا الأوراق مجدداً

غزة ـ **هاني إبراهيم**

بالتزامن مع انشغال المقاومة الفلسطينية، في قطاع غزة، بالتجهيز للمشاركة في أي معركة قد يخوضها محور المقاومة ضد العدو الإسرائيلي، عاد تنظيم «داعش» ليضرب مجدداً داخل القطاع، في عمليتين انتحاريتين ضد عناصر من الشرطة الفلسطينية، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة عناصر منها وإصابة آخرين. تزامنت الانفجارات، وفق مصدر أمني تحدث إلى «الأخبار»، مع تغييرات واسعة أجرتها وزارة الداخلية في غزة على صعيد قيادة الأجهزة الأمنية، إذ تسلم صباح أول من أمس قادة جدد مفاصل العمل الأمني.

في تفاصيل الحادث الأول، وصل انتحاري يدعى ع. ح. بدراجة نارية إلى المكان وفجّر نفسه في حاجز للشرطة. ووفق معلومات أمنية «الانتحاري كان معتقلاً قبل أشهر لدى جهاز الأمن الداخلي على خلفية محاولته الإخلال بالأمن، والانتماء إلى فكر تكفيري، ثم أطلق سراحه منذ مدة». وأدى هذا الانفجار، وفق وزارة الصحة، إلى استشهاد الشرطيين سلامة ماجد النديم (32 عاماً) وعلاء زياد الغرابلي (32 عاماً)، فيما أعلنت «الداخلية» أنها تتابع خلفية الانفجار، في وقت نفى فيه جيش العدو تنفيذه أي هجوم في القطاع، كما نقلت القناة الـ 12 العبرية.

بعد وقت قصير، استهدف انفجار آخر حاجزاً للشرطة في شارع الرشيد الساحلي في منطقة الشيخ عجلين، غرب مدينة غزة، أدى إلى استشهاد عنصر ثالث من الشرطة هو وائل موسى خليفة (من سكان البريج). وأشار المصدر إلى أن الانتحاري الثاني أيضاً، م. س.، كان معتقلاً لدى «الأمن الداخلي» قبل أشهر على خلفية تصنيع مواد متفجرة، وقد أعلن بعد اعتقاله توبته عن «الفكر الداعشي»، لكنه خرج ونفذ عملية ضد الشرطة.

التحقيقات الأولية، كما ينقل المصدر نفسه، تشير إلى «مجموعة ممن يحملون فكر داعش تم تجنيدهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي»، مشيراً إلى أن «التحقيقات تنصبّ حول تمويلهم وتوقيت العملية وعلاقة مخابرات معادية في توجيههم باسم داعش». وشنّت الأجهزة الأمنية بعد ساعات من العمليتين حملة كبيرة، ما أفضى إلى «اعتقال شخصين على علاقة بالحادثة، إضافة إلى مطاردة شخصين آخرين يعتقد أن لهم ضلعاً في التخطيط للتفجيرين». كما أعلنت «الداخلية» حالة الاستنفار لدى الأجهزة الأمنية والشرطية كافة.

> اللذان نفّذا التفجيرين كانا معتقلين قبل أشهر لدى «الأمن الداخلي»

وهذه ليست الحادثة الأولى التي تستغل فيها أجهزة أمنية أفراداً يحملون فكراً متطرفاً لضرب الأمن أو «حماس» في غزة، إذ إن «التحقيقات السابقة كشفت تورط خلية جندتها مخابرات السلطة لتنفيذ محاولة اغتيال لرئيس الوزراء السابق رامي الحمدالله قبل عامين، وأنه تم تجنيد الخلية عبر أحد المنتديات الجهادية على الإنترنت»، وفق المصدر. وهو ما لمح إليه المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم، في تغريدة على «تويتر» أمس، قال فيها: «لا نريد أن نستبق نتائج التحقيقات، لكن كل محاولات إثارة الفوضى في غزة كان يقف وراءها جهاز مخابرات السلطة التابع لماجد فرج لمصلحة الشاباك الصهيوني والاحتلال، كما حدث في اغتيال القائد مازن فقهاء ومحاولة اغتيال اللواء توفيق أبو نعيم وتفجير موكب الحمدالله».

رداً على ذلك، قال رئيس «المكتب الإعلامي» في «مفوضية التعبئة والتنظيم لفتح»، منير الجاغوب، في بيان رسمي، إن «اتهام حماس... يمثل إفلاساً سياسياً وهرباً من تسمية المنفذ الحقيقي». أياً يكن، أثارت العمليتان سخطاً كبيراً داخل الساحة الفلسطينية، ونعت الفصائل شهداء الشرطة، داعية إلى «مواجهة الإرهاب والتطرف». وبينما قال عضو المكتب السياسي لـ«حماس» خليل الحية إننا «سننتظر نتائج التحقيقات لتقول لنا من هي الجهة المجرمة التي استأجرت المغفلين المتطرفين اللذين باعا وطنهم لأجهزة الأمن في العالم كله»، قال عضو المكتب السياسي لـ«الجهاد الإسلامي» خالد البطش، إن «جهاتٍ بيننا أخذوا المهمة من يد الاحتلال ليستهدفوا عنوان الأمن والاستقرار، وهو جهاز الشرطة والأمن، بهدف خلق فوضى».

هذا التفجير الانتحاري ليس الأول من نوعه الذي ينفذه دواعش في القطاع (الأناضول)